

دعم النظام الاشتراكي هو الضمانة للمحافظة على حقوق العمال



تسكن حزب العمال البولندي الموحد والطبقة العاملة البولندية وجميع الشعب من السيطرة على الأوضاع في البلاد بالطرق السياسية ومصالحه الاشتراكية في بولندا. ويشكل ذلك عاملاً هاماً في قطع الطريق أمام محاولات أعداء الاشتراكية في الداخل والخارج لاستفادة من هذه الأوضاع.

وكانت الدوائر الامبريالية قد التفتت مع جميع الاوساط المعادية للاشتراكية في الداخل والخارج على جهودها في محاولات يائسة لاستغلال الخلافات العمالية في مخططاتها لضرب النظام الاشتراكي في بولندا تارة تحت ستار الدفاع عن حقوق العمال البولنديين وتارة بالتهديد "بتدخل" سوفييتي متوقع.

وقد شاركت - كما اشار وزير خارجية بولندا - مجموعات سياسية ومنظمات نقابية ووسائل الاعلام البولندي الموحد الى اخفا الحقائق

او انكار وجودها واضهاد الطبقة العاملة كما يحدث عادة في الدول الرأسمالية. بل عمد الى كشف هذه الحقائق وتعمية النواصير في العمل والتنظيم التي ادت الى تفاهم الوضع. كما تم عن طريق الحوار والثقة بالطبقة العاملة وضع الاسس الكفيلة بازالة اسباب هذه الأوضاع المتردية.

وكان سكرتير حزب العمال البولندي الموحد ستانيسلاف كانيا قد كشف في خطابه امام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب بشكل واضح وبكل جرأة جميع النواصير والاطخا التي ارتكبت في العمل والتنظيم والمفاوضة مع العمال، كما اشار الى الاساليب والاجراءات التي يمكن بواسطتها تجاوز هذه الاخطا والنواصير واعادة الثقة بين الطبقة العاملة والحزب الذي يمثل مصالحها وقد وجه المجلس الحكومي

الامبريالية في محاولات التشكيك في اجراءات تنفيذ الاتفاقات التي تمت في جدانسك بين العمال والحكومة البولندية. وساهم مؤتمر الدولية الاشتراكية في مدريد في هذه الحملة تحت ستار ما اسماه "حقوق العمال البولنديين" في الوقت الذي تسب فيه مشاركو المؤتمر حقوق العمال في بلدانهم نفسها الذين تسلب حقوقهم ويخضعون للاضطهاد والارهاب وفي كثير من الاحيان من نفس هذه الاحزاب المشاركة في المؤتمر.

ان الطبقة الخالقة للاشتراكية والفهم العلمي لقوانين التطور يتحان المجال امام حل جميع التناقضات التي يمكن ان تبرز في ظل التطور الاشتراكي بالوسائل السياسية.

ومن هنا لم يلجأ حزب العمال البولندي الموحد الى اخفا الحقائق

بريجنسكي يدعو لتقرير المصير مع جنوب افريقيا العنصرية

تسربت الى وسائل الاعلام وثيقة رسمية هي عبارة عن دراسة حول العلاقات بين الولايات المتحدة والعمارة الافريقية، تدعو الى دعم اميركي قوى لجنوب افريقيا العنصرية والحد من النشاط المنسق للحركة الوطنية الافريقية هناك وللأميركيين السود في الولايات المتحدة نفسها.

والى جانب هاتين الوثيقتين الاساسيتين، ويقترح واضعو الوثيقة ضرورة ان ترصد وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية نشاطات وتحركات الزعماء الاميركيين السود وان تقوم بعمليات رصد ضد ممثلي البلدان الافريقية وجمع المعلومات - خصوصاً من هولاء العاملين في الاسم المتحدة - عن تلك الدول التي تعارض سياسة الولايات المتحدة ازاء جنوب افريقيا.

وتحمل الوثيقة عنوان "مذكرة مراجعة رئاسية - مجلس الامن القومي - ٤٦"، وقد وضعت الوثيقة بطلب من مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي رينغينو بريجنسكي، وهي تدرس موضوع "افريقيا السوداء" وحركة الاميركيين السود في الولايات المتحدة".

وتحمل ختم "سري". وكان بريجنسكي قد طلب وضع هذه الدراسة في ١٧ آذار سنة ١٩٧٨. والدراسة السرية هذه موجهة الى كل من وزير الخارجية، وزير الدفاع، ومدير الاستخبارات المركزية الاميركية وتحمل توقيع بريجنسكي، وقد صيغت بنفس عنصري واضح.

وفي ضوء تسرب هذه الوثيقة اخرجت ادارة كارتر الى درجة انها نفلت نسخة هذه الدراسة وزعمت بانها دراسة رسمية مزورة وضعت ونشرت خصيصاً للإساءة الى العلاقات الاميركية - الافريقية، والعلاقات بين هذه الادارة وزعامات الاميركيين السود في الولايات المتحدة ولكن هذا التفي الرسمي والزعم التي رافقته لا تصمد امام العلاقة القائمة بين جنوب افريقيا العنصرية والولايات المتحدة. كما انها لا تصمد امام حقيقة المصالح الاميركية الضخمة في جنوب افريقيا ومصالح هذه المصالح في بقا نظام التمييز العنصري الابيض وتعزيز قوته، ومصالحها في صد رياح التحرر الوطني الافريقية عن هذه القلعة التابعة للمعسكر الغربي الرأسمالي.

آل خليفة يفتسمون الأراضي الزراعية في البحرين

نشرت مجلة "النضال" التي تصدرها جبهة التحرير الوطني البحرانية تقريرا مفصلا عن اوضاع الزراعة في البحرين. وبرزت سياسة آل خليفة - المرتبطة بالاحتكارات العالمية والتي ادت الى هدر ثروات البلاد واعتماد البحرين على استيراد الأغذية من الخارج مع ان امكانيات البلاد - اذا ما استغلت بشكلها الصحيح - تكفي احتياجات السكان.

وفي ما يلي نشرناهم ما جاء في التقرير:

الكثافة السكانية في البحرين لكل كيلو متر مربع هي اعلى كثافة سكانية في منطقة الشرق الاوسط وذلك لكون البحرين مجموعة من الجزر. ومن هنا تبرز الحاجة لخلق توازن ما بين امكانيات الارض واحتياجات ساكنيها. وضرورة انتهاج السياسة اللائحة لاستثمار التربة. بشكل يؤدي الى توفير احتياجات الناس او على الاقل تقليل الاعتماد المتزايد يوما بعد يوم على المصادر الخارجية للغذاء.

ولكن واقع الحال في البحرين يسير بعكس هذا الاتجاه. فالسياسة الحكومية تجاه الاقتصاد بشكل عام والزراعة بشكل خاص، سياسة متخبطة تؤدي الى هدر الثروات الوطنية وتسيير على قاعدة ارض الاحتكارات الاجنبية واصحاب الرساميل في البلاد على حساب الناس.

وتشير التقارير الى ان اكثر من ١١٠ حيازات من اصل ٥٠٠

وعمارات تدر ارباحا كبيرة تأخذ طريقها الى جيوب كبار الملاكين والشيوخ.

لقد اصحت المساحة المزروعة في البحرين لا تتعدى ٦ بالمئة من اراضي البلاد. اي ٣٧٠٠٠٠ دونم. وهذه المساحة ايضا دفعت بين اصحاب الحيازات الى اهل اراضيهم وتحويلها الى مساكن. وتشير بعض التقارير الرسمية الى ان نسبة الاراضي المستغلة زراعيا لا تتجاوز ٤٦ بالمئة من مجموع المساحة الكلية

للحيازات الزراعية

وحسب الدراسة التي اعدتها قسم الاحصاءات الزراعية في منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة حول الملكيات الزراعية في البحرين، والتي شارك في اعدادها العديد من الباحثين البحرينيين والاجانب، يتضح ان آل خليفة - العائلة الحاكمة - تمتلك اكثر من ٣١ بالمئة من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة. هذه النسبة اخذت بعين الاعتبار ملكيات الوقف الاسلامي. اما اذا استثنينا املاك الوقف فان النسبة الضوئية لملكية آل خليفة تتعاقد حسب الجدول التالي:

١٠٠ بالمئة	من مجموع الملكية الزراعية الفردية	٥ قري
٧٥-٩٩ بالمئة	=	=
٥٠-٧٤ بالمئة	=	٤ قري
٢٥-٤٩ بالمئة	=	١٥ قرية
١٠-٢٤ بالمئة	=	٨ قري
اقل من ١٠ بالمئة	=	١٥ قرية

هذه الارقام تشير الى ظاهرة واضحة الا وهي ان الامتيازات التي يتمتع بها افراد آل خليفة في كافة المجالات تتضمن امتياز نهب الاراضي وتسجيلها، بموافقة الدولة باسماهم دون مقابل يذكر.

ولا يبدو ضروريا التأكيد على ان الاراضي التي يملكها آل خليفة هي افضل الاراضي الزراعية في البحرين.

ان هذه السياسة - سياسة نهب الارض - تتضح يوما بعد يوم لشرائح اجتماعية جديدة وتشير سطحها، فوق هذه المعامرات هو خطوة اولى نحو الفناء كافة الامتيازات وتخليص البلاد من العلاقات العنصرية وشبه الاقطاعية كونه اجرا ضروريا للحفاظ على الارض وتطويرها.

المجاعة وقحمة الاربع

قدم احد كبار المسؤولين المكسيكيين تقريرا في حلقه في نظمها منظمة الانيسكو في ١٥ مليون نسمة ماتوا من الجوع العالم خلال سنة ١٩٧٧. وانفقوا ٤٥ مليون دولار في التقدير بان ٤٥ مليون نسمة العالم يعانون من الجوع والمرض. وكان احد مستشاري الدولى قد توقع في مؤتمر حول المجاعة عقد في لوزان في ١٩٩٠ ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون طفل، وقد وزع الجوع كالتالي: ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليون طفل في اسيا، ٢٥ - ٧٠ مليون في افريقيا، و ٣ - ٢٠ مليون في امريكا اللاتينية.

وقال هذا المستشار بان الحاجة المتزايدة في العالم المواد الغذائية تتطلب جهودا عادية. وقد اقترح ثلاثة سبل للمزيد من المواد الغذائية:

- ١) توسيع مساحات الارض القابلة للزراعة.
- ٢) زيادة انتاجية الاراضي الزراعية الحالية.
- ٣) زيادة استغلال الموارد البحرية.

وقد تكون هذه الاقتراحات نالها من النوايا الحسنة، ولكن الطريقة الى الجحيم معبد ايضا بالنمو الحسنة. والمشكلة تكمن في حلقه ان تحويل ٦٠٠ مليون هكتار من الاراضي الخصبة في امريكا اللاتينية مثلا، يتطلب تغيير بنى الزراعة التي هي جزء من نظام الانبعاث الرأسمالي.

اكثر من ذلك، وبحسب تقرير صادر عن احد الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، فان شركة كبرى تحتكر قطاع المزارع الغذائية في العالم الرأسمالي. وان ٨٩ منها هي شركات اميركية بلغت ارباحها في سنة ١٩٧٦ اكثر من ١٠٠ مليار دولار. وفي نظام اجتماعي حيث الزراعة تجارة مائلة وانتاج المواد الغذائية يعتمد على اسعار السوق والمضاربات فان الاهتمام الاول والاخير ليس في حاجة الناس وخاصة ضحايا الجوع بل الربح والمزيد من الربح.

كوريا الجنوبية

١٦ ألف معتقل رغبة واحدا

تستمر سياسة القمع السياسي في كوريا الجنوبية في ظل حكم الديكتاتور الجديد تشون دو مان الذي يكاد يتفوق على خلفه بارك تشون هي. وكانت السلطة الدكتاتورية في مطلع شهر آب الماضي قد اقدمت على اعتقال ١٦٥٩٩ شخص وحرفتهم في جبهة المعتقل بالمعتقلين السياسيين. وزعمت بان كل هؤلاء من الصحفيين ومرجعي الخدراوات والشاعرين والمدمنين على القمار.

تجارة قصب بين هاتيبي والدومنيكان

في كلا البلدين ديكتاتورية بشعة تلقت الى الجوع والفقر والأمراض والجهل والبطالة واليأس العام الذي تعيشه الاكثية الساحلة من الشعبين، ولهذا لا يقبل ضمها ان يقدم الهاتيبي على بيع الهاتيبي الى الدومينيكان طالما ان له من يحقق ارباحا طائلة وثمة من يضمن رغبته يومه في هاتيبي والمعروف ان الديكتاتور دولاليه انه يتاجر منذ سنوات ببيع دم المواطنين في هاتيبي للشركات الاميركية، هذا الى جانب نشاطه اليومي في ممارسة اشبح انكاز الارهاب والتكثيف بجناحهم شعب هاتيبي.

بين جمهوريتي الدومينيكان وهاتيبي تجارة رقيق مزدورة. الهاتيبي يباع في الدومينيكان بدولارين والمرأة تباع بقلعتين من العملة المحلية.

وتجارة بيع البشر هناك تجارة يسمح بها الرئيس الدومينيكاني انطونيو غوزمان، الذي يصر في مناسبة وبدون مناسبة على التشدد بالديمقراطية والحرية وحقوق الانسان في بلاده. وتجارة بيع المواطنين الهاتيبي يسمح بها الديكتاتور دولاليه في البلاد لان مصلحته الوحيدة هي استغلال عرق ودما، وآلام الشعب البائس والمقهور.

تشييلي نحو معتقل سياسي في هاتون شهرين

اعتقلت منظمة العفو الدولية، في تقرير لها "زيادة درامية" في الاعتقالات الاعتباطية في تشيلي واخضاع هولاء المعتقلين السياسيين للتعذيب. وقد اشار التقرير الى ان هذه الزيادة قد طرأت خلال الشهرين الاخيرين. فقد قامت الشرطة السرية التشيلية باعتقال

